

قياس ما يسهل كالألف ان يكتب العا وما سهل كالياء  
 ان كتب ياء والظاهر جواز الابدال في ذلك ونحوه كما نص  
 عليه غيره وقد نقله عن ابن تهران انه حكي في نحوها نايات  
 سايجات خلافا بين بين وابدال الياء المحضة وكذا في نون  
 وتوزهم بين بين وابدال الواو المحضة اتباعا للرسم الصحيح  
 فدل على ان اتباع صريح الرسم جائز وان كان اليناس غير  
 مخالف له اذ انقضى هذا فالظاهر ان الناظم لم يترك  
 الالف الا استغنا بذكر ختمها كما تقدم والله اعلم  
 قال ابو عبد الله الفاسي ولو قال في اليا واحتملها  
 ليه وحده لا وضوح ولما تم الكلام في الرسم رجوع الي  
 الكلام في تمام التيسار **فقال والاحتمل بعد**  
**الكسر والضم ابدا** هذا متصل في المعنى بقوله وفي  
 غير هذا بين بين وذلك ان الاقسام السبعة المتقدمة  
 في قوله وفي غير هذا بين بين مذهب سيبويه فيها  
 ما تقدم ذكره من تسهيلها بين المهمزة والحرف الجانس  
 محررها

11  
 لمحركتا ووافيته **الاختس** على خمسة انواع منها وحا لفة  
 في نوعين وهما المضمومة بعد الكسر والمكسوة بعد  
 الضم فذكرها بحركة ما قبلها وله وججان احدها ان يسهلها  
 حرفا يجانس حركة ما قبلها والساني ان يسهلها بين المهمزة وحرف  
 الجانس لحركتها فذكر الناظم في هذا البيت احد النوعين  
 وهي المضمومة بعد الكسر **ذكر النوع الاخر في البيت**  
**الاتي** وعندنا تنحط على النوعين ان شاء الله تعالى **وقيل**  
 هذا خلاف لاهل التصريف فلا ي معنى ذكره الناظم  
**فاحواف** انه لما كان احد مذهبى حمزة اتباع قانون  
 التصريف اقتضى بكون يعرض لبيان ما اختلفوا فيه  
 لبيته على احد بالقولين فان الذي حكاه الناظم عن  
 الاختس ما خرد به لحمزة وليس على حد قوله **وسهل**  
 سما وصفا وفي نحو ابدلا ولا على حد قوله وعند  
 ايام النحو في الكل اعلا فان هاذين حكايه مذهب  
 النحويين فلا يجوز مدحهما للفرق قال بعضهم ولو قدم الناظم